

# حذف حرف الجر وآثاره النحوية

د. علي بن محمد أحمد الشهري

الأستاذ المساعد بقسم اللغة العربية

الكلية الجامعية بالقنفذة - جامعة أم القرى



## حذف حرف الجر وآثاره النحوية

### د. علي بن محمد أحمد الشهري

#### ملخص البحث

يهدف هذا البحث إلى دراسة حروف الجر العاملة في كلام العرب وهي مضمرة، سواء أكان ذلك في الفصحح الصحيح من كلام العرب المحتج بكلامهم أم في الشاذ النادر، مع بيان الأسباب التي دعت النحويين للقول بإضمار الجار. ويلقي البحث الضوء على كثير من القضايا المتعلقة بهذا الباب؛ كالجـر على التوهم، والنصب على نزع الخافض، والعطف على عاملين؛ لما لها من صلة كبيرة بهذا البحث.

## Elimination of the Preposition and its Syntactic Effects

### Abstract

This research aims to study the prepositions in the language of the Arabs, which is implicit, either in the classical words of Arab or in the rare abnormal with explanation of the reasons caused the grammarians to say of hiding the preposition.

The research sheds light on many of the issues relating to this topics; guessing the preposition, and contestation of the preposition, and impact on the two nouns; due to its great relevance to this research.

## المقدمة

إنّ مما تتميز به اللغة العربية الإعراب في أواخر أغلب كلماتها، ومن ذلك الجر في الأسماء إذا استحقت ذلك، ولما كان النحو العربي قائماً على نظرية العامل والمعمول التي تفسر الحركات على أواخر الكلم فقد حدد النحويون العوامل الجارة وبينوا عملها ومعناها، ونصوا على أنه على الرغم من قوة عوامل الأسماء فإنها تعمل محذوفة قياساً أحياناً، وشدوذاً مما لا يقاس عليه أحياناً أخرى، ولم يمنعهم ذلك - الشذوذ - من اللجوء إلى هذا الأصل المرفوض عند الاضطرار، وذلك عندما يتعذر وجود عامل ظاهر يمكن نسبة العمل إليه، وذلك في مثل العامل في المجرور على التوهم أو العامل في المضاف إليه وغيرهما.

ولما كان موضوع حرف الجر العامل تقديراً يدور في أبحاث النحويين ومسائلهم، فإني رأيت أن أبحث في كل ما يتصل بهذا الموضوع لأتبين المواضع القياسية والشاذة، والأسباب التي دعت النحويين بالقول به على الرغم من أنه من الأصول المرفوضة.

وقد اتبعت في البحث منهجاً استقرائياً نقدياً؛ استقرائياً للمواضع التي حذف فيها حرف الجر، وما ترتب على هذا الحذف من أحكام نحوية، ونقدياً بعرض الآراء واختيار أقواها من وجهة نظري، وتفنيد ما أراه ضعيفاً منها.

## التمهيد

### العامل وأثره في النحو العربي

يعدّ الإعراب من أهم السمات التي تتميز بها اللغة العربية عن غيرها من اللغات، يقول ابن فارس: «باب ذكر ما اختصت به العرب.

من العلوم الجليلة التي خصّت بها العرب - الإعراب الذي هو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ، وبه يعرف الخبر الذي هو أصل الكلام، ولولاه ما ميز فاعل من مفعول، ولا مضاف من منعوت، ولا تعجب من استفهام، ولا صدر من مصدر، ولا نعت من تأكيد»<sup>(١)</sup>. ولما كانت هذه الحركات بهذه المنزلة العظيمة فقد أولاهما النحويون عناية بالغة، فوضع النحاة المتقدمون - وعلى رأسهم الخليل وسيبويه - نظرية العامل والمعمول التي تفسر الحركات الإعرابية على أواخر الكلمات المعربة.

وقد سار النحويون جميعاً على اختلاف مدارسهم ومذاهبهم في النظر إلى اللغة العربية من خلال هذه النظرية، التي صنفت فيها الكلمات إلى أنواع مختلفة، فمنها ما يكون عاملاً ومعمولاً، كالأفعال والأسماء المشتقة، ومنها ما يكون معمولاً كالأسماء الجامدة، ومنها ما يكون عاملاً فقط كحروف الجر والحروف التي تنصب الفعل المضارع،.....

وقد ترتب على ذلك كثير من الأصول والقواعد التي من أهمها:

أولاً: أن يكون العامل مختصاً، إمّا بالأسماء وإمّا بالأفعال، يقول الأنباري: «العامل إمّا كان عاملاً لاختصاصه، فإذا بطل الاختصاص بطل العمل»<sup>(٢)</sup>، ويقول الرضي الأستراباذي: «وشرط العامل الاختصاص بأحد القبيلين»<sup>(٣)</sup>.

ولذلك رأى النحويون أن "ما" التمييزية أقوى من جهة القياس من "ما" الحجازية؛ لأن "ما" تدخل على الأسماء والأفعال، وحقها ألا تعمل، يقول ابن يعيش: «اعلم أن "ما" حرف نفي يدخل على الأسماء والأفعال، وقياسه أن لا يعمل شيئاً؛ وذلك لأن عوامل الأسماء لا تدخل على الأفعال، وعوامل الأفعال لا تدخل على الأسماء، على حدّ همزة الاستفهام وهل، ألا ترى أنك لما قلت: هل قام زيد، وهل زيد قائم، فوليه الفعل والفاعل والمبتدأ والخبر لم يجز إعمالها في شيء من الأسماء والأفعال؛ لعدم اختصاصها، فهذا هو القياس في "ما"؛ لأنك تقول: ما قام زيد، كما تقول: ما زيد قائم، فيليها الاسم والفعل، غير أن أهل الحجاز يشبهونها بليس، ويرفعون بها الاسم، وينصبون بها الخبر، كما يفعل بليس كذلك، تقول: ما زيد منطلقاً، وما أخوك خارجاً، فاللغة الأولى أقيس»<sup>(٤)</sup>.

وقد كان البصريون أكثر التزاماً بهذا الأصل من الكوفيين كما سيأتي معنا لاحقاً.

ثانياً: أن الأصل في العامل أن يكون ظاهراً؛ ولذا لا يحذف إلا إذا دل عليه دليل، كحذف الفعل في قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا﴾ (النحل ٣٠)، أي أنزل خيراً.

ولذا لا يجيز النحويون حذف "إن" وأخواتها وحروف الجر مع بقاء عمل العامل المضمرة، يقول سيوييه: «وليس كل جار يضمّر؛ لأنّ المجرور داخل في الجار، فصارا عندهم بمنزلة حرف واحد»<sup>(٥)</sup>.

ثالثاً: أنه لا يمكن أن يكون في اللغة معمول بلا عامل أو عامل بلا معمول؛ ولذلك اجتهد النحويون كثيراً في تأويل ما يخالف هذه الأصول.

أما حروف الجر فهي من العوامل المختصة بالأسماء، وإنما عملت الجر دون الرفع والنصب لعل ذكرها النحويون، يقول الأنباري: «وإنما وجب أن تعمل الجر؛ لأن إعراب الأسماء رفع ونصب وجر، فلما سبق الابتداء إلى الرفع في المبتدأ، والفعل إلى الرفع أيضاً في الفاعل، وإلى النصب في المفعول، لم يبق إلاّ الجر، فلهذا وجب أن تعمل الجر، وأجود من هذا أن تقول: إنما عملت الجر؛ لأنها تقع وسطاً بين الاسم والفعل، والجر وقع وسطاً بين الرفع والنصب، فأعطي الأوسط الأوسط»<sup>(٦)</sup>.

وقد جعل النحويون العوامل الداخلة على الأسماء أقوى من العوامل الداخلة على الأفعال، يقول الأنباري: «عوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال»<sup>(٧)</sup>.

لكنهم ذكروا أنّ الجار والمجرور كالكلمة الواحدة؛ ولذا لا يجوز الفصل بينهما أو إضمار الجار وبقاء عمله، لأنه - على حدّ قول سيبويه -: «قبيح أن تفصل بين الجار والمجرور؛ لأنّ المجرور داخل في الجار، فصارا كأنهما كلمة واحدة»<sup>(٨)</sup>، وقوله أيضاً: «جاز: لاؤ أبوك، تريد: لله أبوك، حذفوا الألف واللامين، وليس هذا طريقة الكلام ولا سبيله؛ لأنّه ليس من كلامهم أن يضمروا الجار»<sup>(٩)</sup>.

وقد جاء في كلام العرب إضمار الجار وبقاء عمله في صور عديدة، منها ما كان مضمراً في الكلام إضماراً ظاهراً يجب تقديره ليصح الكلام، ومنها ما كان مضمراً لأجل استقامة الأصول والقواعد النحوية عند من يقول بهذا الإضمار، وسندكرها كلها بالتفصيل على النحو التالي:

### حروف الجر المضمرة العاملة قياساً في كلام العرب

نما سمع عن العرب مجيء الاسم مجروراً بحرف جر مضمّر في عدة مواضع،

هي:



## أولاً: جر تمييز (كم) الاستفهامية، نحو: بكم درهم اشترت ثوبك؟

ورد في هذا الأسلوب نصب ما بعد كم وجره، والنصب هو الأكثر في كلام العرب، وهو القياس، والجر لغة لبعض العرب رواها الخليل، يقول سيبويه: «وسألته عن قوله: على كم جذع بيتك مبني؟ فقال: القياس النصب، وهو قول عامة الناس، فأما الذين جروا فإنهم أرادوا معنى (من)، ولكنهم حذفوها هاهنا؛ تخفيفاً على اللسان، وصارت "على" عوضاً منها»<sup>(١٠)</sup>.

وقد جعلها بعض النحاة من القبيح؛ لأن إضمار حروف الجر ضعيف، يقول المبرد: «والبصريون يميزون على قبح: على كم جذع، وبكم رجل، يجعلون ما دخل على (كم) من حروف الخفض دليلاً على (من) ويحذفونها، ويريدون: على كم من جذع، و(بكم من رجل)؟ فإذا لم يدخلها حرف الخفض فلا اختلاف في أنه لا يجوز الإضمار، وليس إضمار (من) من حروف الخفض بحسن ولا قوي، وإنما إجازته على بعد، وما ذكرت لك حجة من إجازته»<sup>(١١)</sup>.

وقد أخذ أكثر النحويين بقول الخليل وسيبويه إلا ما نسب إلى الزجاج<sup>(١٢)</sup>، فقد ذكر بعضهم أنه زعم أن تمييز (كم) مجرور بالإضافة، يقول الرضي الأسترابادي: «ولا يجوز جر تمييز الاستفهامية إلا إذا انجرت هي بحرف الجر، نحو: على كم جذع بيتك مبني، وبكم رجل مررت، فيجوز في مثله الجر مع النصب،... فالجر عند الزجاج بسبب إضافة (كم) إلى مميزه كما في الخبرية،... وعند النحاة هو مجرور بمن مقدرة»<sup>(١٣)</sup>.

## وقد احتج الجمهور بدليلين:

أحدهما: أن كم الاستفهامية لا يصلح أن تعمل الجر؛ لأنها قائمة مقام عدد مركب، والعدد المركب لا يعمل الجر، فكذا ما قام مقامه.

والثاني: أنّ الجر بعد (كم) الاستفهامية لو كان بالإضافة لم يشترط دخول حرف الجر على (كم)، فاشتراط ذلك دليل على أنّ الجر بـ(من) مضمرة؛ لكون حرف الجر الداخلة على (كم) عوضاً من اللفظ بـ(من)»<sup>(١٤)</sup>

والذي يظهر لي أنّ الذي منع الجمهور من القول بالإضافة أمران:

الأول: أنّ مميز الاستفهامية لا يكون إلا منصوباً، ولمّا جاء مجروراً أولوه بتقدير حرف الجر.

الثاني: أنه قد اجتمع على التمييز عاملان، حرف الجر و(كم)، ولا يعمل عاملان في معمول واحد، يقول الأنباري: «محال أن يعمل عاملان في معمول واحد»<sup>(١٥)</sup>، كما أنّ من أصولهم النحوية - كما يقول الأنباري - «أنّ عاملاً لا يدخل على عامل»<sup>(١٦)</sup>.

أمّا الزجاج الذي قاس (كم) الاستفهامية على الخبرية فقال بالإضافة، فأحسب أنّ رأيه في غاية الضعف؛ لما ذكره العلماء من عدم جواز اجتماع عاملين على معمول واحد.

### ثانياً: تمييز (كم) الخبرية:

ذهب نحاة البصرة إلى أنه يجوز جر تمييز (كم) الخبرية بالإضافة، فيقول سيبويه: «واعلم أن (كم) في الخبر بمنزلة اسم يتصرف في الكلام غير منون، يجر ما بعده ما بعده إذا أسقط التنوين، وذلك نحو: مائتي درهم، فانجر الدرهم؛ لأن التنوين ذهب، ودخل فيما قبله، والمعنى معنى (رب)، وذلك قولك: كم غلام لك قد ذهب...، واعلم أن (كم) في الخبر لا تعمل إلا فيما تعمل فيه (رب)؛ لأن المعنى واحد، إلا أن (كم) اسم و(رب) غير اسم»<sup>(١٧)</sup>.

فالنص واضح الدلالة على جر تمييز (كم) الخبرية عند سيبويه بالإضافة،  
وتابعه نحاة البصرة<sup>(١٨)</sup>.

وخالف الفراء من الكوفيين نحاة البصرة في عامل الجر في تمييز (كم) الخبرية؛  
حيث ذهب إلى أنه مجرور بـ(من) مقدرة، فيقول عند كلامه عن قوله تعالى: ﴿كَمِ  
مِنْ فَتْكَرٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فَتْكَةً كَثِيرَةً﴾ (البقرة ٢٤٩): «فإذا ألقيت (من) كان في الاسم  
النكرة النصب والخفض، من ذلك قول العرب: كم رجل كريم قد رأيت، وكم جيشاً  
جراراً قد هزمت...، وقد أنشدوا:

كم عمة لك يا جرير وخالة فدعاء قد حلبت علي عشاري

رفعاً ونصباً وخفضاً...، ومن خفض قال: طالت صحبة (من) للنكرة في (كم)،  
فلما حذفناها أعملنا إرادتها فخفضنا، كما قالت العرب إذا قيل لأحدهم: كيف  
أصبحت؟ قال: خير عافاك الله، فخفض يريد: بخير<sup>(١٩)</sup>.

وقد علل الرضي ما ذهب إليه الفراء بكثرة دخول (من) في هذا الموضع،  
يقول: «والجر في ميم الخبرية بإضافتها إليه، خلافاً للفراء، فإنه عنده بـ(من)  
مقدرة...، وإنما جَوَّزَ الفراء عمل الجار المقدر هاهنا، وإن كان في غير هذا الموضع  
نادراً، لكثرة دخول (من) على ميم الخبرية، نحو: (وَكَمْ مِّنْ مَّلَكٍ) (النجم ٢٦)،  
(وَكَمْ مِّنْ قَرْيَةٍ) (الأعراف ٤)، والشيء إذا عرف في موضع جاز تركه لقوة الدلالة  
عليه<sup>(٢٠)</sup>.

وقد نشأ عن هذه المسألة الخلافية في عامل الجر في ميم (كم) الخبرية خلاف  
آخر بين الفراء والبصريين، وهو «جواز الفصل بين (كم) الخبرية ومجرورها، حيث  
يرى أهل البصرة منع ذلك ووجوب نصب التمييز حملاً على الاستفهامية<sup>(٢١)</sup>؛ لأن

من أصولهم النحوية عدم جواز الفصل بالجملة بين المتضامين، أما الفراء فجوز جره؛ لأنه يجره بـ(من) المقدرة لا بالإضافة<sup>(٢٢)</sup>.

### ثالثاً: الجر بـ(رب) المحذوفة بعد (الواو):

ورد عن العرب الجر بعد (واو رب) كثيراً، وبعد (الفاء) و(بل) قليلاً، يقول ابن عقيل: «لا يجوز حذف حرف الجر وإبقاء عمله إلا في (رُبَّ) بعد (الواو) وفيما سنذكره، وقد ورد حذفها بعد الفاء وبل قليلاً، فمثاله بعد الواو قوله:

وَقَاتِمِ الْأَعْمَاقِ خَاوِي الْمُخْتَرِقِينَ

ومثاله بعد الفاء قوله:

فَمَثَلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقَتْ وَمُرْضِعٍ فَالْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمٍ مُحْوَلٍ

ومثله بعد (بل) قوله:

بل بلد ملء الفجاج قتمه لا يشتري كتانه وجهرته

والشائع من ذلك حذفها بعد الواو<sup>(٢٣)</sup>.

وقد جعل الرضي الأستراباذي الجر بـ(رُبَّ) محذوفة بعد (الواو والفاء وبل) خاصاً بالشعر، يقول: «ويحذف حرف الجر قياساً مع بقاء عمله إذا كان الجار (رب) بشرطين: أحدهما - أن يكون في الشعر خاصة، والثاني - أن تكون بعد الواو، أو الفاء، أو بل<sup>(٢٤)</sup>».

وقد اختلف البصريون والكوفيون في عامل الجر في الاسم المجرور بعد الواو، فذهب البصريون إلى أنه مجرور بـ(رُبَّ) مقدرة، يقول سيبويه: «ومن العرب من

يقول: الله لأفعلن، وذلك أنه أراد حرف الجر، وإياه نوى، فجاز حيث كثر في كلامهم، وحذفه تخفيفاً، وهم ينوونه، كما حذف (رُب) في قوله:

وجداء ما يرجى بها ذو قرابة لعطف وما يخشى السماء ربيها<sup>(٢٥)</sup>.

وقد استدل البصريون بأن قالوا: إنما قلنا: إن الواو ليست عاملة وأن العمل لرُب مقدرة؛ وذلك لأن الواو حرف عطف، وحرف العطف لا يعمل شيئاً؛ لأن الحرف إنما يعمل إذا كان مختصاً، وحرف العطف غير مختص، فوجب ألا يكون عاملاً، وإذا لم يكن عاملاً وجب أن يكون العامل ربّ مقدرة<sup>(٢٦)</sup>.

وما ذهب إليه البصريون لا يستقيم من وجهين:

أولاً: إنهم يضمرون "رُب"، والإضمار خلاف الأصل، كما يقول العلماء<sup>(٢٧)</sup>.

ثانياً: ليست الواو هنا واو العطف؛ لأن واو العطف تفيد الجمع المطلق، والواو في هذا الموضع تفيد ما تفيد "رُب" من التقليل أو التكثر.

أما الكوفيون فذهبوا إلى أن واو "رُب" تعمل في النكرة الخفض بنفسها<sup>(٢٨)</sup>.

وقد استدل أهل الكوفة بدليلين:

أولاً: أن الواو نابت عن "رُب"، فلما نابت عن "رُب"، وهي تعمل الخفض، فكذلك الواو لنابتها عنها، وصارت كواو القسم، فأئها لما نابت عن الباء عملت الخفض كالباء، فكذلك الواو هاهنا، لما نابت عن "رُب" عملت الخفض، كما تعمل "رُب"<sup>(٢٩)</sup>.

ثانياً: أن واو "رُب" تكون في أول الكلام وفي بداية القصائد، ولو كانت عاطفة ماجاز ذلك فيها، يقول الأنباري: «والذي يدل على أنها ليست عاطفة أن حرف العطف لا يجوز الابتداء به، ونحن نرى الشاعر يبتدئ بالواو أول القصيدة كقوله:

وبلدي عامية أَعْمَاؤُهُ

وكقول الآخر:

وَبَلَدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَيْنِسُ

وما أشبه ذلك، فدلَّ على أنَّها ليست عاطفة، فبان بهذا صحة ما ذهبنا إليه<sup>(٣٠)</sup>.

والذي نراه أن مذهب الكوفيين هو الصحيح، وذلك من ثلاثة أوجه:

أولاً: أن قول أهل الكوفة لا يؤدي إلى التقدير الذي نجاه في قول البصريين، فهم يقدرّون "رُبَّ" محذوفة بعد الواو، كما يقدرّون معطوفاً عليه قبل واو "رُبَّ" إذا جاءت في بداية الكلام، يقول الأنباري: «وقولهم: إنَّ حرف العطف لا يجوز الابتداء به، ونحن نرى الشاعر يتدبَّر بالواو في أول القصيدة كقوله:

وبلدي عامية أَعْمَاؤُهُ

فنقول: هذه الواو واو العطف، وإن وقعت في أول القصيدة؛ لأنها في التقدير عاطفة على كلام مقدر، كأنه قال: رب ففر طامس أعلامه سلكته، وبلد عامية أَعْمَاؤُهُ قطعته»<sup>(٣١)</sup>.

ثانياً: أن قول البصريين يؤدي إلى أن يعمل حرف الجر محذوفاً، وذلك خلاف الأصل، كما أنه من الشاذ الذي لا يقاس عليه، يقول ابن معط: «فعد سيبويه جره بـرُبِّ المضمرة، وحجته التمسك بالأصل، وأنَّ الواو حرف عطف، وهو لا يعمل، وأنَّه لو جر بها جر بواو المصاحبة، وأنَّ "رُبَّ" يجوز ظهورها معه، ولا يجمع بين العوض والمعوض منه، وأنَّه يلزم من الجر بالواو دخوله على المضمرة وكفه بمأً، وفيه نظر، إذ القول بإعمال حرف الجر مع الحذف على خلاف الأصل، فقلنا: الجر بالواو ليكون الجار موجوداً، وذلك هو الأصل»<sup>(٣٢)</sup>.

فالبصريون يدركون أنَّ إعمال حرف الجر المضمَر خلاف الأصل، ولكنهم قالوا به في هذه المسألة ليحافظوا على أصل آخر يرونه ضرورياً في صحة العمل، وهو الاختصاص، يقول الرضي: «وشرط العامل الاختصاص بأحد القبيلين»<sup>(٣٣)</sup>.

ثالثاً: أن هذه الواو تعمل عمل "رب" وتؤدي معناها، ولا علاقة لها بواو العطف، فواو العطف تنفيذ الجمع المطلق، وواو "رب" تنفيذ التقليل أو التكثير.

### رابعاً: الجر بـ(رُب) مضمرة بعد الفاء وبـل:

ورد عن العرب الجر بعد الفاء وبـل، وقد جعل ابن عقيل ذلك قليلاً، يقول: «وقد ورد حذفها بعد الفاء وبـل قليلاً»<sup>(٣٤)</sup>.

أمّا ابن هشام فقد جعل الجر بعد الفاء كثيراً وبعد بل قليلاً، يقول: «وإعمالها محذوفة بعد الفاء كثيراً، وبعد الواو أكثر، وبعد بل قليلاً، وبدونهن أقل»<sup>(٣٥)</sup>.

وقد نصَّ الرضي على أن لا خلاف بين النحويين في أن الجر ليس بالفاء وبـل، يقول: «والفاء، كقوله:

فإن أهلك فذي حنق لظاه علي تكادُ تلتهبُ التهاباً

وبـل، كقوله:

بلُ بلدٍ ذي صعدي وأضباب

أمّا الفاء وبـل، فلا خلاف عندهم أنَّ الجر ليس بهما، بل بـ(رُب) مقدرة بعدهما؛ لأنَّ بل "حرف عطف بها على ما قبلها، والفاء جواب الشرط»<sup>(٣٦)</sup>.

لكن ورد عند ابن هشام أن بعضهم زعم أن الفاء وبـل تجران ما بعدهما، يقول: «الفاء حرف مهمل، خلافاً لبعض الكوفيين في قولهم: إنَّها ناصبة في نحو: ما تأتينا فتحدثنا، وللمبرد في قوله إنها خافضة في نحو:

فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع  
.....  
فيمن جر مثلاً والمعطوف»<sup>(٣٧)</sup>.

ويقول: «ومن دخولها على الجملة قوله:

بلْ بلدٍ ملءُ الفجاج قتمُهُ

إذ التقدير: بل رُبَّ موصوف بهذا الوصف قطعته، ووهم بعضهم فزعم أنّها تستعمل جارة»<sup>(٣٨)</sup>.

#### خامساً: (جار أمس):

ذهب الخليل بن أحمد إلى أنّ أمسٍ "مجرور بحرف جر محذوف، وليس مبنياً كما يرى جمهور النحويين، يقول سيبويه: «وزعم الخليل أنّ قولهم: لاه أبوك، ولقيته أمس ، إنّما هو على: لله أبوك، ولقيته بالأمس، ولكنهم حذفوا الجار والألف واللام تخفيفاً على اللسان»<sup>(٣٩)</sup>.

وردّ سيبويه ما ذهب إليه الخليل، فقال: «ولا يقوى قول الخليل في أمس؛ لأنك تقول: ذهب أمس بما فيه»<sup>(٤٠)</sup>.

وقد كان للنحاة أكثر من تعليل في سبب بناء أمس على الكسر ليس هذا مقام بسطها.

#### سادساً: عامل الجر في المضاف إليه:

اختلف النحويون في عامل الجر في المضاف إليه، هل هو المضاف أو حرف جر مقدر؟، فذهب سيبويه إلى أنّ المضاف هو الذي عمل الجر في المضاف إليه، يقول:



«والجر إنما يكون في كل اسم مضاف إليه، واعلم أن المضاف إليه ينجر بثلاثة أشياء: بشيء ليس باسم ولا ظرف، وبشيء يكون ظرفاً، وباسم لا يكون ظرفاً...، وأما الأسماء فنحو: مثل، وغير، وكل، وبعض، ومثل ذلك أيضاً الأسماء المختصة نحو: حمار، وجدار، ومال، وأفعل، نحو قولك: هذا أعمل الناس، وما أشبه هذا من الأسماء كلها، وذلك قولك: هذا مثل عبد الله، وهذا كل مالك وبعض قومك، وهذا حمار زيد وجدار أخيك، ومال عمرو، وهذا أشد الناس»<sup>(٤١)</sup>.

ويقول أبو حيان: «وجر الثاني هو بالاسم المضاف إليه هذا مذهب سيبويه»<sup>(٤٢)</sup>، ويقول السيوطي: «والأصح أن الجر في المضاف إليه بالمضاف، قاله سيبويه»<sup>(٤٣)</sup>.  
وحجة أصحاب هذا المذهب أن الأصل في الأسماء الإضافة، إذا تعلق أحدهما بالآخر<sup>(٤٤)</sup>.

أما الزجاج وابن الحاجب وغيرهم من النحاة فقد ذهبوا إلى أن العامل في المضاف حرف جر محذوف، يقول الزجاج: «إن الخفض إنما وقع في الإضافة بمعنى اللام»<sup>(٤٥)</sup>.

ويقول ابن يعيش: «وأما المقدر فنحو: غلام زيد وخاتم فضة، فالعامل هنا حرف الجر المقدر، والتأثير له، وتقديره: غلام لزيد وخاتم من فضة، لا ينفك كل إضافة حقيقية من تقدير أحد هذين الحرفين»<sup>(٤٦)</sup>.

ويقول أبو حيان: «وعند قوم أن اللام أو من هو الخافض»<sup>(٤٧)</sup>.

وقد استدل أصحاب هذا الرأي بأن المضاف ليس اسماً مشتقاً فيستحق أن يعمل الجر في المضاف إليه، يقول ابن يعيش: «... وأما المقدر فنحو: غلام زيد وخاتم فضة، فالعامل هنا حرف الجر المقدر والتأثير له، وتقديره: غلام لزيد وخاتم من فضة، لا ينفك كل إضافة حقيقية من تقدير أحد هذين الحرفين، ولولا تقدير وجود الحرف



والذي نراه أن ما ذهب إليه سيبويه وتابعه فيه بعض النحويين هو الراجح على ضعفه؛ لما يلي:

أولاً: أن التقدير خلاف الأصل، يقول الأنباري: «ما لا يفتقر إلى تقدير أولى مما يفتقر إلى تقدير»<sup>(٥٢)</sup>، وما قاله سيبويه ليس فيه دعوى التقدير.

ثانياً: أن «الأصل في كل حرف يدل على معنى أن لا يدخله الحذف، وأن يكون أصلاً في نفسه»<sup>(٥٣)</sup>.

### حروف الجر المحذوفة العاملة شذوذاً في كلام العرب

#### أولاً: الجر بـ(رُبُّ) المضمرة من غير عوض في بعض الأبيات:

ورد عن العرب الجر بـ(رب) المضمرة من غير عوض في بعض الأبيات، يقول جميل بن معمر:

رسم دارٍ وقفت في طلله كدتُ أقضي الحياةً من جلله

وقد جعله النحويون من الشاذ، يقول الرضي: «ويحذف حرف الجر قياساً مع بقاء عمله إذا كان الجار رُبُّ بشرطين: أحدهما - أن يكون ذلك في الشعر خاصة، والثاني - أن يكون بعد الواو أو الفاء أو بل، وأما حذفها من دون هذه الحروف نحو:

رسم .....

فشاذ في الشعر أيضاً»<sup>(٥٤)</sup>.

وقد أورد الأنباري في الإنصاف بيتاً آخر جاء الاسم فيه مجروراً بـ(رب) مضمرة، يقول: «... قد جاء عنهم الجر بإضمار رب من غير عوض منها، وذلك نحو قوله:

رسم دارٍ وقفت في طلله كدتُ أقضي الحياةً من جلله

وقال الآخر:

مثلك أو خيرٍ تركت رذيةً      تقلب عينها إذا طار طائر<sup>(٥٥)</sup>

وبالرجوع إلى هذا البيت في كتاب سيبويه وجدت أنّ الرواية مختلفة، يقول  
سيبويه: «وقال الشاعر العنبري:

وجداء ما يُرجى بها ذو قرابةٍ      لعطفٍ وما يخشى السماءَ ربيها

وقال امرؤ القيس:

ومثلك بكرًا قد طرقت وثيبًا      فألهيتها عن ذي تائمٍ مغيلٍ

أي ربّ مثلك. ومن العرب من ينصبه على الفعل.

وقال الشاعر:

ومثلك رهبي قد تركت رذيةً      تقلبُ عينيها إذا مرَّ طائرٌ

سمعنا ذلك ممن يرويه عن العرب<sup>(٥٦)</sup>.

ولعل الرواية قد وصلت ابن الأنباري هكذا، ويبقى أن الجر فيما رواه من شواهد هو من الشاذ النادر التي منع الأنباري من القياس عليها، يقول: «لو طردنا القياس في كل ما جاء شاذًا مخالفًا للأصول والقياس وجعلناه أصلًا لكان يؤدي إلى أن تختلط الأصول بغيرها وأن يجعل ما ليس بأصل أصلًا، وذلك يفسد الصناعة بأسرها»<sup>(٥٧)</sup>.

### ثانيًا: حذف حرف الجر في القسم مع بقاء عمله:

أجاز بعض البصريين حذف حرف الجر قياسًا مع بقاء عمله، في نحو: الله في القسم، أما الكوفيون فقاوسوا بقية الألفاظ المقسم بها على "الله"، يقول سيبويه: «...»

ومثل ذلك: الله لا أفعل<sup>(٥٨)</sup>. ويقول الرضي: «اعلم أن حروف الجر لا تحذف مع بقاء عملها قياساً إلا في نحو: الله قسماً عند البصريين، وأجاز الكوفية قياس سائر ألفاظ المقسم به على الله "نحو: المصحف لأفعلن"<sup>(٥٩)</sup>.

وقد منع ذلك المبرد، يقول: «واعلم أن من العرب من يقول: الله لأفعلن، يريد الواو، فيحذفونها، وليس هذا بجيد في القياس، ولا معروف في اللغة، ولا جائز عند كثير من النحويين، وإنما ذكرناه؛ لأنه شيء قد قيل، وليس بجائز عندي<sup>(٦٠)</sup>.

وقد منع البصريون ما ذهب إليه أهل الكوفة من قياس بقية الألفاظ المقسم بها على الله، فقالوا: إن ذلك غير جائز؛ لاختصاص لفظة الله بخصائص ليست لغيرها تبعاً لاختصاص مسماها بخصائص، فمنها اجتماع "يا" واللام في: (يا الله)، ومنها قطع الهمزة في: يا الله، و فألله وها الله، ومنها الجر بلا عوض من الجار، ومع عوض عنه بهاء التنيبه نحو: ها الله، وهمزة الاستفهام نحو: الله، ومنها تعويض الميم عن حروف النداء نحو: اللهم، ومنها تفخيم لاه بعد الضم والفتح وترقيقها بعد الكسر<sup>(٦١)</sup>.

والذي يراه الباحث أنّ حذف حرف القسم الجار غير جائز، لأنّ ما جاءنا عن العرب منه قليل في فصيح كلامهم في شعر أو نثر، كما أننا لا نجد له نماذج في القرآن الكريم، وما رواه النحاة لعل مبناه على لغة من لغات العرب أو بعض لهجات الخطاب اليومية.

### ثالثاً: (لاه) ونحوها في قول العرب:

يرى الخليل بن أحمد فيما حكاه عنه سيبويه أنّ "لاه" في قول العرب: لاه أبوك مجرور بلام مقدرة، يقول الرضي: «وقال الخليل في: لاه أبوك: إنّ مجرور بلام مقدرة،

كما قال في أمس في نحو: فعلته أمس إنه مجرور بالباء، والأولى بناؤهما، كما ذكرنا في الظروف المبنية»<sup>(٦٢)</sup>.

### رابعاً: حذف حرف القسم الجار وجر لفظ الجلالة بعده إذا كان هناك عوض

أجاز النحويون حذف حرف القسم الجار وجر لفظ الجلالة بعده إذا كان هناك عوض، يقول سيبويه: «وإذا قلت: لا ها الله لا أفعل لم يكن إلا الجر، وذلك أنه يريد: لا والله، ولكنه صار "ها" عوضاً من اللفظ بالحرف الذي يجر وعاقبة.

ومثل ذلك: الله لتفعلن؟ إذا استفهمت أضمرنا الحرف الذي يجر وحذفوا تخفيفاً على اللسان، وصارت ألف الاستفهام بدلاً منه في اللفظ معاقباً»<sup>(٦٣)</sup>.

ويقول أيضاً: «وقد دخلت في موضع غير هذا فلم تغيره عن حاله قبل أن تدخله، وذلك قولهم: لا سواء. وإنما دخلت لا هنا؛ لأنها عاقبت ما ارتفعت عليه سواء. ألا ترى أنك لا تقول: هذان لا سواء، فجاز هذا كما جاز: لا ها الله ذا، حين عاقبت ولم يجر ذكر الواو»<sup>(٦٤)</sup>.

والذي يظهر أن سيبويه يحكي هذا عن العرب، وقد نص على ذلك، فقال: «هذا باب ما يكون ما قبل المحلوف به عوضاً من اللفظ بالواو، وذلك قولك: إي ها الله ذا، تثبت ألف ها؛ لأن الذي بعدها مدغم، ومن العرب من يقول: إي هلله ذا، فيحذف الألف التي بعد الهاء، ولا يكون في القسم هنا إلا الجر؛ لأن قولهم: ها صار عوضاً من اللفظ بالواو، فحذفت تخفيفاً على اللسان، إلا أن الواو لا تظهر ها هنا كما تظهر في قولك: والله، فتركهم الواو ها هنا البتة يدل على أنها ذهبت من هنا تخفيفاً على اللسان، وعوضت منها "ها". ولو كانت تذهب من هنا كما كانت تذهب من قولهم: الله لأفعلن، إذن لدخلت الواو، وأما قولهم: ذا، فزعم الخليل أنه المحلوف

عليه، كأنه قال: إي والله للأمر هذا، فحذف الأمر لكثرة استعمالهم هذا في كلامهم»<sup>(٦٥)</sup>.

**خامساً: ورد عن رؤبة أنه قيل له: كيف أصبحت؟ فقال: خير عافاك الله.**

وقد ردّ جمهور النحويين هذا بأنه من الشاذ الذي لا يقاس عليه؛ لأنّ حروف الجر لا تحذف مع بقاء عملها، يقول أبو حيان: «أصحابنا نصوا على أنه لا يجوز حذف الجار وإبقاء عمله إلا إذا عوض منه...، وجعلوا قول العرب: "خير" من الشاذ الذي لا يقاس عليه»<sup>(٦٦)</sup>.

**سادساً: جاء عن الفرزدق قوله:**

إذا قيل أيُّ النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ      أشارت كُليبٍ بالأكفِّ الأصابعُ

حيث استدللّ به بعض النحاة على بقاء عمل حرف الجر بعد حذفه، والتقدير: أشارت إلى كليب.

كما ذكر ابن مالك عدداً من الأبيات حذف فيها حرف الجر وبقي عمله، يقول: «... والمسموع كقول الشاعر:

ألا تسأل المكّي ذا العلم ما الذي      يجوز من التقبيل في رمضان

فقال لي المكّيُّ أما لزوجةٍ      فسبغُ وأما خلةٍ فثمان

أراد وأما خلة.

وكقول الآخر:

وكريمةٍ من آل قيسٍ ألفتُهُ      حتى تبذخَ فارثُقى الأعلام

أراد: في الأعلام»<sup>(٦٧)</sup>.

وما دامت الرواية وردت لغة عن العرب، فإننا لا نملك سوى قبولها، والعمل بمقتضاها، لكننا نقول إنه وردت في بيت الفرزدق روايتان أخريان بالرفع والنصب، فيقول البغدادي: «وقد رأيت في ديوانه وفي المناقضات منصوباً، وأنشد أبو علي الفارسي في التذكرة القصرية بالرفع، وكذا رأيت في شرح المناقضات، قال شارحها: أراد أشارت الأصابع: هذه كليب، ويروى أشرت كليباً أي: رفعت»<sup>(٦٨)</sup>.

أما بقية الأبيات فلم نعثر على قائلها، فهي من الأبيات المجهولة التي تشيع كثيراً في كتب النحويين.

**سابعاً: أجاز ابن مالك القياس على قول عمرو بن قنعاس:**

ألا رجلٍ جزاه الله خيراً .....<sup>(٦٩)</sup>

يريد: ألا من رجلٍ، فيجعل ابن مالك حذف حرف الجر في هذا الموضع مقيساً، وموضع الكلمة إذا تعيّن وعرف جاز إضمارها، بل جميع مواضع الإضمار الواجب في كتاب سيبويه كلها لتعيّن موضع المضمّر.

وفي البيت رواية أخرى بالنصب، يقول سيبويه: «وسألت الخليل - رحمه الله - عن قوله:

ألا رجلاً جزاه الله خيراً يدلُّ على محصلة تبيّت

فزعم أنه ليس على التمني، ولكنه بمنزلة قول الرجل: فهلا خيراً من ذلك، كأنه قال: ألا تروني رجلاً جزاه الله خيراً، وأما يونس فزعم أنه نون مضطراً»<sup>(٧٠)</sup>.



ولعل هذه الرواية تضعف من احتجاج ابن مالك بالبيت على جواز الجر؛ لأنه إذا جاز أن يحمل على وجه سائغ في العربية؛ فقد سقط الاحتجاج به، كما يقول الأنباري<sup>(٧١)</sup>. وذكر الأنباري - أيضاً - أنّ الشيء إذا كان يحتمل وجوهاً متعددة من الاحتمالات بطل الاحتجاج به، فلا يكون فيه حجة<sup>(٧٢)</sup>.

وقد رد بعض النحويين ما ذهب إليه ابن مالك بأن هذا من الشاذ الذي لا يقاس عليه<sup>(٧٣)</sup>.

ثامناً: أورد ابن مالك بعضاً من الأحاديث الشريفة التي جاء فيها حرف الجر محذوفاً، يقول: «وفي صحيح البخاري قول النبي صلى الله عليه وسلم «صلاة الرجل في جماعة تضعف على صلاته في بيته وسوقه خمس وعشرين ضعفاً» على تقدير الباء، ومثله من جامع المسانيد على أحد الوجهين قول النبي صلى الله عليه وسلم: «خير الخيل الأدهم الأقرح الأرثم المحجل ثلاث» على أن يكون المراد المحجل في ثلاث<sup>(٧٤)</sup>.

#### وهذا الرأي لابن مالك عليه عدة ملاحظات:

أولاً: بالنسبة للحديث الأول، فلم أعرثر عليه - بعد البحث الطويل - في صحيح البخاري، ولم أعرثر على رواية الجر هذه فيما طالعت من كتب الحديث، بل الرواية جاءت بالنصب "خمساً وعشرين"<sup>(٧٥)</sup>. ورواية الجر - كذلك - لا تتوافق وقواعد النحو؛ حيث إن تمييز العدد مذكر "ضعفاً" فحق صدر العدد أن يكون مؤنثاً "خمساً"، وهي الرواية التي جاءت في كتب الحديث الأصول<sup>(٧٦)</sup>، وإذا ثبتت رواية ابن مالك فلا يسع أحدٌ إلا أن يقبلها ويعمل بها، وقد تكون لغة عن العرب، والنبي - صلى الله عليه وسلم - كان يخاطب كل قبيلة بلغتها.

ثانياً: وجه النصب هو الوجه الأقرب، ولا يحتاج إلى التقدير، وما لا يحتاج إلى تقدير أولى بالقبول من التقدير.

ثالثاً- أما الحديث الثاني فقد روي بالجر على ما ذكر ابن مالك في بعض كتب الحديث<sup>(٧٧)</sup>، لكنه روي - أيضاً - بالنصب<sup>(٧٨)</sup>، وهو الوجه الأقرب إلى روح اللغة؛ لأنه لا يحتاج إلى تأويل ولا تقدير. وهناك رواية بالألف واللام (الثلاث)<sup>(٧٩)</sup>، وهي لا تسعف صاحب المذهب.

تاسعاً: حكى سيبويه في الكتاب الجر بحرف جر محذوف في قول بعض العرب: فهلا دينار، يقول: «ومما ينتصب على إضمار الفعل المستعمل إظهاره قولك: ألا طعامَ ولو تمرًا، كأنك قلت: ولو كان تمرًا، وأتني بدابة ولو حمارًا، وإن شئت قلت: ألا طعامَ ولو تمرًا، كأنك قلت: ولو يكون عندنا تمر، ولو سقط إلينا تمرًا، وأحسن ما يضمن منه أحسنه في الإظهار. ولو قلت: ولو حمار، فجزرت كان بمنزلة في إن. ومثله قول بعضهم: إذا قلت: جئتك بدرهم: فهلا دينار»<sup>(٨٠)</sup>.

والذي يراه الباحث أن لا فرق من حيث المعنى بين الجر والنصب؛ لأن الاختلاف يرجع إلى عادات لهجية سمعها سيبويه من قبائل العرب، وهو جار مجرى الأعم الغالب في لغة العرب.

عاشراً: حكى الأخفش " في المسائل أنه يقال: مررت بزید، فتقول: أزيد بن عمرو"<sup>(٨١)</sup>.

أحد عشر: حكى يونس بن حبيب قول العرب: مررت برجل صالح وإن لاصالحٍ فطالحٍ، وأجاز امرر بأيهما أفضل إن زيد وإن عمرو، وقد جعله سيبويه

قبيحاً ضعيفاً، يقول: «ومن ذلك أيضاً قولك: مررت برجل صالح، وإن لا صالحاً فطالحٌ، ومن العرب من يقول: إن لا صالحاً فطالحاً، كأنه يقول: إن لا يكن صالحاً فقد لقيته طالحاً.

وزعم يونس أن من العرب من يقول: إن لا صالحٍ فطالحٍ، على: إن لا أكن مررت بصالح فبطالح، وهذا قبيح ضعيف؛ لأنك تضمّر بعد إن لا فعلاً آخر فيه حذف غير الذي تضمّر بعد إن في قولك: إن لا يكن صالحاً فطالح، ولا يجوز أن يضمّر الجار»<sup>(٨٢)</sup>.

### الجر على التوهم

ورد الجر على التوهم قليلاً عن العرب، يقول سيبويه: «وسألت الخليل عن قوله عز وجل: ﴿فَأَصْدَقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ (المنافقون ١٠) فقال: هذا كقول زهير: بدا لي أني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيءٍ إذا كان جائياً

فإنما جروا هذا؛ لأنَّ الأول قد يدخله الباء، فجاءوا بالثاني وكأنهم قد أثبتوا في الأول الباء، فكذلك هذا لما كان الفعل الذي قبله قد يكون جزمًا ولا فاء فيه تكلموا بالثاني، وكأنهم قد جزموا قبله، فعلى هذا توهموا هذا»<sup>(٨٣)</sup>. ويقول أيضاً: «وأما الاستفهام فإنهم أجازوا فيه النصب؛ لأنَّهم يستعملون الفعل في ذلك الموضع كثيراً، يقولون: ما كنت؟ وكيف تكون؟ إذا أرادوا معنى مع. ومن ثم قالوا: أزمان قومي والجماعة؛ لأنه موضع يدخل فيه الفعل كثيراً، يقولون: أزمان كان وكان، وهذا مشبه بقول صرمة الأنصاري:

بدا لي أني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئاً إذا كان جائياً

ومثله قول الأخوص:

مشائيمُ ليسوا مصلحينِ عشيرةً ولا ناعبٍ إلا بيبين غرابها

فحملوه على ليسوا بمصلحين، ولست بمدرك»<sup>(٨٤)</sup>.

وقد جعله ابن مالك مقيساً: «وقد يجز بحرف محذوف في غير ما ذكر مقيساً

ومسموعاً، فالمقيس نحو: بكم درهم، ولا سابق شيئاً»<sup>(٨٥)</sup>.

ويقول السيوطي: «ويجوز العطف على التوهم نحو: ليس زيد قائماً ولا قاعد

بالجر على توهم دخول الباء في الخبر.

وشرطه، أي الجواز، صحة دخول العامل المتوهم، وشرط حسنه كثرته، أي

كثرة دخوله هناك، ولهذا حسن قول زهير:

بدا لي أني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئاً إذا كان جائياً

وقول الآخر:

وما الحازم الشهم مقداماً ولا بطل»<sup>(٨٦)</sup>.

ولكن ما ذهب إليه ابن مالك وغيره من النحاة في جعلهم الجر على التوهم

جائزاً مقيساً لا يستقيم للأسباب التالية:

**أولاً:** أن سيبويه نفسه قد وصف العطف على التوهم بالبعد والضعف في

التأويل، يقول: «وسألت الخليل عن قول الأعشى:

إن تركبوا فركوب الخيل عادتنا أو تنزلون فإنا معشر نزل

فقال: الكلام هاهنا على قولك: يكون كذا وكذا، لما كان موضعها لو قال فيه: أتركبون لم ينقض المعنى، صار بمنزلة قولك: ولا سابق شيئاً. وأما يونس فقال: أرفعه على الابتداء، كأنه قال: أم أنتم نازلون..

وقول يونس أسهل، وأما الخليل فجعله بمنزلة قول زهير:  
بدا لي أني لست مدرك ما مضى      ولا سابق شيئاً إذا كان جائياً  
والإشراك على هذا التوهم بعيد كبعد ولا سابق شيئاً<sup>(٨٧)</sup>.

**ثانياً:** أن سيبويه قد روى "ولا ناعب" و"لا سابق" بالنصب، يقول: «وقال زهير:  
بدا لي أني لست مدرك ما مضى      ولا سابقاً شيئاً إذا كان جائياً  
وقال الأخوص الرياحي:

مشائيم ليسوا مصلحين عشيرةً      ولا ناعباً إلا بين غرابها<sup>(٨٨)</sup>

ومن المعلوم أن حذاق النحويين نصوا على أنه إذا جاز أن يحمل البيت على وجه سائغ في العربية فقد سقط الاحتجاج به<sup>(٨٩)</sup>، كما نصوا على أن الدليل إذا تطرق إليه الاحتمال بطل به الاستدلال، لكن يبقى أن هذه روايات إذا ثبتت عن العرب قبلناها وعملنا بها، مع إقرارنا بأن هناك رواية أولى من الأخرى؛ لأنها أكثر شيوغاً وشهرة وتوافقاً مع قواعد النحاة.

**ثالثاً:** أن سيبويه وصف رواية "ولا سابق" بالجر بالغلط والرداءة، وهذا دليل على ضعف الجر على التوهم، يقول سيبويه: «وزعم أبو الخطاب أن ناساً من العرب يقولون: ادع من دعوت، فيكسرون العين، كأنها لما كانت في موضع الجزم توهموا أنها ساكنة، إذ كانت آخر شيء في الكلمة في موضع الجزم، فكسروا حيث كانت

الذال ساكنة؛ لأنه لا يلتقي ساكنان، كما قالوا: رد يا فتى. وهذه لغة رديئة، وإنما هو غلط، كما قال زهير:

بدا لي أني لستُ مدركَ ما مضى ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائياً»<sup>(٩٠)</sup>

ويقول أيضاً: «واعلم أن ناسا من العرب يغلطون فيقولون: إنهم أجمعون ذاهبون، وإنك وزيدُ ذاهبان، وذلك أن معناه معنى الابتداء، فيرى أنه قال: هم، كما قال:

ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائياً»<sup>(٩١)</sup>

وأحسب أن سيويه يقصد بـ(الغلط) التوهم، والتوهم لا يعتمد في العمل عند النحويين.

**رابعاً:** أن بعض النحويين لم يقبلوا ما ذهب إليه ابن مالك حين جعل الجر على التوهم مقيساً، ونصّوا على أنه من الشاذ الذي لا يقاس عليه، يقول ابن عقيل: «ومثل له المصنف بيت زهير:

بدا لي أني لست مدركَ ما مضى ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائياً

أي ولا بسابق، وهذا من عطف التوهم، وهو لا ينقاس»<sup>(٩٢)</sup>.

ويقول أبو حيان: «وعند أصحابنا أن قوله:

لست مدركَ ما مضى ولا سابقٍ شيئاً

من باب العطف على التوهم، والعطف على التوهم لا ينقاس»<sup>(٩٣)</sup>.

### العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض

اختلف البصريون والكوفيون في جواز العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض، فأجاز الكوفيون ذلك من غير تقدير، يقول الأنباري: «ذهب

الكوفيون إلى أنه يجوز العطف على الضمير المخفوض، وذلك نحو قولك: مررت بك وزيد»<sup>(٩٤)</sup>.

وقد استدل الكوفيون بما ورد في السماع في القرآن الكريم وكلام العرب، فمن القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿وَصَدُّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرًا بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ (البقرة ٢١٧) إذ عطف "المسجد الحرام" على الضمير المخفوض في "به" وكذلك الأمر في قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ (النساء ١) في قراءة حمزة الزياد بخفض "الأرحام" عطفًا على الضمير المخفوض في "به"<sup>(٩٥)</sup>.

أما الشعر فقد استشهدوا بما جاء عند سيبويه في كتابه.

أما البصريون فقد منعوا العطف على الضمير المخفوض مباشرة؛ لأن ذلك من الأصول المرفوضة والمستقبحة لديهم، حيث جعله سيبويه خاصًا بالشعر، يقول: «وقد يجوز في الشعر:

أَبْكَ أَيُّهُ بِيٍّ أَوْ مُصَدَّرٍ      مِنْ حُمْرِ الْجِلَّةِ جَابٍ حَشْوِرٍ

وقال الآخر:

فاليوم قربت تهجوننا وتشتمنا      فاذهب فمابك والأيام من عجب»<sup>(٩٦)</sup>

أما أبو علي الفارسي فجعله ضعيفًا في القياس قليلًا في الاستعمال، يقول: «وأما من جرّ "الأرحام" فإنه عطفه على الضمير المجرور بالباء، وهذا ضعيف في القياس، وقليل في الاستعمال، وما كان كذلك فترك الأخذ به أحسن»<sup>(٩٧)</sup>.

وقد أول البصريون ما ورد مخفوضًا بالعطف على الضمير المخفوض، حيث قدروا عاملًا محذوفًا يجز الاسم الظاهر المخفوض، وبهذا تصح لهم قاعدتهم النحوية

التي تمنع عطف الظاهر على المضمرة المخفوض من غير إعادة الخافض، يقول الأنباري عن ما استدل به الكوفيون كقراءة حمزة الزيات: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ (النساء ١): «وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما احتجاجهم بقوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ فلا حجة لهم فيه من وجهين:

أحدهما: أن قوله "والأرحام" ليس مجروراً بالعطف على الضمير المخفوض، وإنما هو مجرور بالقسم، وجواب القسم قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ (النساء ١).  
والوجه الثاني: أن قوله "والأرحام" مجرور بباء مقدرة غير الملفوظ بها، وتقديره: وبالأرحام، فحذفت لدلال الأولى عليها»<sup>(٩٨)</sup>.

ويقول أيضاً عن قول الشاعر:

فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا      فاذهب فما بك والأيام من عجب

« وأما قول الشاعر:

فاذهب فما بك والأيام من عجب      .....

فلا حجة فيه أيضاً؛ لأنه مجرور على القسم، لا بالعطف على الكاف في "بك"<sup>(٩٩)</sup>.

والذي يراه الباحث أن ما ذهب إليه أهل الكوفة هو الراجح؛ لأن السماع عن العرب يدعمه ويقويه، أما ما ذهب إليه أهل البصرة من التأويل والتقدير فلا يستقيم؛ لأن الأصل حمل النص على ظاهره من غير تأويل، يقول أبو حيان: «... لا نصير إلى التأويل مع إمكان حمل الشيء على ظاهره»<sup>(١٠٠)</sup>.



ويقول أيضاً: «ومتى أمكن حمل الشيء على ظاهره كان أولى، إذ العدول عن الظاهر إلى غير الظاهر لا يكون إلا بمرجح»<sup>(١٠١)</sup>.

### من آثار إضمار حرف الجر

لعل من المفيد أن نتناول بالذكر بعض القضايا المهمة التي لها صلة قوية بهذا البحث، وتمثل آثاراً من آثار إضمار حرف الجر.

(١)

### النصب على نزع الخافض

قد ينصب الاسم بعد إضمار حرف الجر، وهو ما يسميه بعض النحويين بالنصب على نزع الخافض، وهل يقاس عليه أو يقتصر على ما ورد دون القياس عليه، وهو على أنواع هي:

### أولاً: حذف حرف الجر مع الفعل "مرّ":

جوز الكوفيون حذف حرف الجر ونصب الاسم بعده مستدلين بقول جرير:

تَمْرُونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا      كَلَامُكُمْ عَلَيَّ إِذَا حَرَامٌ

يقول ابن يعيش: «ولو قلت: عجبت زيداً، أو مررت جعفرأ، أو ذهبت محمداً لم يجز ذلك، لضعف هذه الأفعال في العرف والاستعمال عن إفضائها إلى هذه الأسماء، على أن ابن الأعرابي قد حكى عنهم: مررت زيداً، كأنه أعمله بحسب اقتضائه، ولم ينظر إلى الضعف، وهو قليل شاذ، وأنشدوا:

تَمْرُونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا      كَلَامُكُمْ عَلَيَّ إِذَا حَرَامٌ»<sup>(١٠٢)</sup>

وما ذهب إليه أهل الكوفة فيه نظر من وجهين:

أولاً: إنّ رواية الديوان ليست كما أنشده الكوفيون، فقد وجدته في ديوانه على

النحو التالي:

أتمضون الرسوم ولا تُحَيِّي كلامكم علي إذن حرام<sup>(١٠٣)</sup>

كما أنّ الأخفش ردّ رواية الكوفيين ومذهبهم، فقد نقل عنه البغدادي قوله:

«فأمّا قول جرير وإنشاد أهل الكوفة، وهو قوله:

تمرون الديار ولم تُعوجوا كلامكم علي إذا حرام

ورواية بعضهم له:

أتمضون الديار ولم تحيا

فليستا بشيء، لما ذكرت لك، والسماع الصحيح والقياس المطرد لا تعترض

عليه الرواية الشاذة، أخبرنا أبو العباس محمد بن يزيد قال: قرأت على عمارة بن

عقيل بن جرير:

مررتم بالديار ولم تُعوجوا

فهذا يدلّك على أن الرواية مغيرة<sup>(١٠٤)</sup>.

**ثانياً: النصب على نزع الخافض بعد اختار وأمر...:**

ورد عن العرب أسماء نصبت بعد حذف الجر، يقول سيبويه: «وقال عمرو بن

معد يكرب:

أمرئك الخير فافعل ما أمرت به فقد تركتُك ذا مالٍ وذا نسبٍ

وإنما فُصِّلَ هذا أنها أفعال توصل بحروف الإضافة، فتقول: اخترت فلاناً من الرجال، وسميته بفلان، كما تقول: عرفته بهذه العلامة وأوضحته بها، وأستغفر الله من ذلك، فلما حذفوا حرف الجر عمل الفعل. ومثل ذلك قول المتلمس:  
آلَيْتُ حَبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمَهُ      وَالْحَبُّ يَأْكُلُهُ فِي الْقَرْيَةِ السُّوسُ  
يريد: على حبّ العراق.

وكما تقول: نبئت زيدا يقول ذاك، أي عن زيد. وليست عن وعلى هاهنا بمنزلة الباء في قوله: ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ (الفتح ٢٨)، وليس بزید؛ لأنَّ عن وعلى لا يفعل بها ذاك، ولا بمن في الواجب...  
ومنه قول الفرزدق:

مِنَّا الَّذِي اخْتِيرَ الرَّجَالَ سَمَاحَةً      وَجُودًا إِذَا هَبَّ الرِّيحُ الزَّعَازِعُ<sup>(١٠٥)</sup>

ويقول ابن الشجري: «ومما حذفوا منه الباء فعاقبها النصب قولهم: أمرتك الخير، قال:

أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ فَأَفْعَلُ مَا أَمَرْتُ بِهِ      فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَسَبٍ<sup>(١٠٦)</sup>

ويقول البغدادي: «وأنشد الرضي، وهو الشاهد الثامن بعد السبعمئة، وهو من شواهد سيبويه:

وَمِنَّا الَّذِي أُخْتِيرَ الرَّجَالَ سَمَاحَةً

على أن "الرجال" منصوب بنزع الخافض، والأصل: من الرجال، وهو المفعول الثاني المقيد بحرف الجر لاختار، فإنه يتعدى إلى الأول بنفسه، وإلى الثاني بحرف الجر، والمفعول الأول هنا نائب الفاعل، وهو الضمير العائد إلى الذي في اختيار.

وهذا الحذف كثير الاستعمال؛ ولهذا قال الشارح المحقق: وكذا يحذف من المفعول الثاني، والإشارة لقوله سابقاً.

وأما كثرة الاستعمال، فقال سيبويه في باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين: إن شئت اقتصر على المفعول الأول، وإن شئت تعدى إلى الثاني، ومن ذلك: اخترت الرجال عبد الله، ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ لَعَنَّاهُمْ أَنْ يَقُولُوا إِذْ سَأَلْتَهُمْ لَنْبَأُ رَجُلٍ لَمِيقَاتِنَا﴾ (الأعراف ١٥٥)، وسميته زياداً، ومنه قول الشاعر:

أستغفرُ اللهَ ذنباً لستُ مُحصيه

وقال عمرو بن معد يكرب:

أمرتُكَ الخَيْرَ فافعلْ ما أمرتَ به

وهذه أفعال توصل بحروف الإضافة، فتقول: اخترت من الرجال، وسميته بفلان، كما تقول: عرفته بهذه العلامة، وأستغفر الله من ذلك، فلما حذفوا حرف الجر عمل الفعل، وليس أستغفر الله ذنباً وأمرتك الخير أكثر في كلامهم جميعاً، وإنما يتكلم به بعضهم، فهذه الحروف كان أصلها في الاستعمال أن توصل بحروف الإضافة»<sup>(١٠٧)</sup>

وما قاله النحاة في هذه المسألة فيه نظر من وجهين:

أولاً: أنَّ هناك أفعالاً يجوز معها ورود حرف الجر وحذفه قياساً مطرداً ك: دعا وسمى وكنى، وشكر ونصح، فقد ورد السماع بحرف الجر وبدونه، لكنَّ النحويين ضموا إليها أفعالاً وردت في أبيات قليلة نادرة، وهي: "أستغفر" و"أختار" و"آلى" فجعلوهما باباً واحداً، يقول ابن السراج: «واعلم أنَّ من الأفعال ما يتعدى إلى مفعولين في

اللفظ، وحقه أن يتعدى بحرف جر، إلا أنهم استعملوا حذف حرف الجر فيه. فيجوز فيه الوجهان من الكلام، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَخَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا لِمِيقَاتِنَا﴾ (الأعراف ١٥٥)، وسميته زيدا، وكنيت زيدا أبا عبد الله، ألا ترى أنك تقول: اخترت من الرجال وسميته بزید، وكنيته بأبي عبد الله<sup>(١٠٨)</sup>.

ويقول أبو حيان: «وقد يكون الفعل الواحد لازماً ومتعدياً بنفسه، نحو: فغر فاه، أي فتحه، وفغر فوه، أي انفتح، ومتعدياً بنفسه تارة وبحرف جر نحو: شكرت زيدا وشكرت لزید، وكذلك نصحت،... وزعم ابن درستويه أن نصح يتعدى لواحد بنفسه، وللآخر بحرف الجر<sup>(١٠٩)</sup>».

ثانياً: أن حذف حرف الجر وتعدية الفعل أمر مقصور على السماع، يقول ابن السراج: «واعلم أنه ليس كل فعل يتعدى بحرف جر لك أن تحذف حرف الجر منه وتعدى الفعل، إنما هذا يجوز فيما استعملوه وأخذ سماعاً عنهم<sup>(١١٠)</sup>».

ويقول الأستاذ عباس حسن: «وقد وردت أمثلة قليلة مسموعة عن العرب، حذف فيها حرف الجر، ونصب مجروره بعد حذفه، منها: "تمرون الديار" بدلاً من: تمرون بالديار، ومنها: "توجهت مكة، وذهبت الشام" بدلاً من: توجهت إلى مكة، وذهبت إلى الشام... فهذه كلمات منصوبة على نزع الخافض، كما يقول النحويون، والنصب به سماعي - على الأرجح المعول عليه - مقصور على ما ورد منها منصوباً مع فعله الوارد نفسه، فلا يجوز في الرأي الصائب أن ينصب فعل من تلك الأفعال المحددة المعينة كلمة على نزع الخافض إلا التي وردت معه مسموعة عن العرب، كما لا يجوز في كلمة من تلك الكلمات المعدودة المحدودة أن تكون منصوبة على نزع الخافض إلا مع الفعل الذي وردت معه مسموعة، أي: أن هذه الكلمات القليلة المنصوبة على نزع

الخافض لا يجوز القياس عليها، فهي مقصورة على أفعالها الخاصة بها، وأفعالها مقصورة عليها، ولولا هذا لكثير الخلط بين الفعل اللازم والفعل المتعدي وانتشر اللبس والإفساد المعنوي وفقدت اللغة أوضح خصائصها، وهو التبيين، وأساسه الضوابط السليمة المتميزة التي لا تداخل فيها ولا اختلاط»<sup>(١١١)</sup>

### ثالثاً: إضمار حرف الجر مع (أَنْ) و(أَنَّ):

ذكر سيبويه حذف حرف الجر في باب أَنْ المفتوحة، يقول: «تقول: جئتكَ أَنْك تريد المعروف، إنّما أراد: جئتكَ لأنَّك تريد المعروف، ولكنَّك حذفت هاهنا كما تحذفها من المصدر إذا قلت:

وأغفر عوراء الكريم إدخاره وأعرض عن شتم اللئيم تكرماً

وسألت الخليل عن قوله جلّ ذكره: ﴿وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّةٌ وَجِدَّةٌ وَأَنَا رَبُّكُمْ

فَأَنْقُوتِ﴾ (المؤمنون ٥٢)، فقال: إنّما هو على حذف اللام، كأنه قال: ولأنَّ هذه أمتكم

أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون.... وقال سبحانه وتعالى: ﴿فَدَعَا رَبَّهُ أَنِّي مَغْلُوبٌ فَأَنْصِرْ﴾

(القمر ١٠)، وقال: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ إِتِي لَكُمْ نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾ (هود ٢٥)، إنّما

أراد: بأنِّي مغلوب، وبأنِّي لكم نذير مبين، ولكنه حذف الباء»<sup>(١١٢)</sup>.

وقد عزا ابن يعيش هذا الحذف عند العرب إلى التخفيف، يقول: «وقد كثر

حذفها مع أَنَّ الناصبة للفعل وأنَّ المشددة الناصبة للاسم، نحو: أنا راغب في أن ألقاك،

ولو قلت: أن ألقاك من غير حرف جر جاز، وكذلك تقول في المشددة: أنا حريص في

أنك تحسن إليّ، ولو قلت: أنك تحسن إلي من غير حرف جر جاز، ولو صرحت

بالمصدر فقلت: أنا راغب في لقائك وحريص في إحسانك إلي لم يجوز حذف حرف

الجر، كما جاز مع أن وأن؛ لأن أن وما بعدها من الفعل وما يتعلق به والاسم والخبر ومتعلقاته بمعنى المصدر فطال فجوزوا معه حذف حرف الجر تخفيفاً، كما حذفوا الضمير المنصوب من الصلة، نحو قوله تعالى: ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾ (الفرقان ٤١)، ولم يجوزوا مع المصدر المحض فاعرفه»<sup>(١١٣)</sup>.

واختلف النحاة في موضع المصدر بعد حرف الجر، يقول أبو حيان: «وإذا حذف حرف الجر من أن وأن ففي كتاب سيبويه النص عن الخليل أن موضعه نصب، واتفق ابن مالك وصاحب البسيط على أن مذهب الكسائي أنه جر، وأن الفراء قال هو في موضع نصب، قال في البسيط: أكثر النحويين على أنه في موضع نصب»<sup>(١١٤)</sup>.

وقد حذف حرف الجر إلى مع "أن" كثيراً، حتى جعله بعض النحويين قياساً مطرداً، يقول أبو حيان في قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْعَمَامِرِ﴾ (البقرة ٢١٠): «ينظرون هنا معناه ينتظرون، تقول العرب: نظرت فلاناً: انتظرت، وهو لا يتعدى لواحد بنفسه إلا بحرف الجر...، ومفعول "ينظرون" هنا هو ما بعده، أي ما ينتظرون إلا إتيان الله، وهو معدى بلي، لكنها محذوفة، والتقدير: هل ينتظرون إلا إلى أن يأتيهم الله، وحذف حرف الجر مع أن إذا لم يلبس قياس مطرد، ولا لبس هنا، فحذفت: إلى»<sup>(١١٥)</sup>.

وقد تابع الأستاذ عباس حسن أبا حيان في أن حذف حرف الجر مع المصدر المؤول جائز إذا أمن اللبس، يقول: «ولابد من أمن اللبس قبل حذف حرف الجر»<sup>(١١٦)</sup>.

وقد ورد حرف الجر "عن" محذوفاً في القرآن، قال تعالى: ﴿أَوْ جَاءَكُمْ حَصْرَتٌ صُدُّوهُمْ أَنْ يَقْتُلُوكُمْ﴾ (النساء ٩٠)، يقول الزمخشري: «أن يقاتلوكم» عن أن يقاتلوكم أو كراهية أن يقاتلوكم»<sup>(١١٧)</sup>.

ومن هذا قوله تعالى: ﴿قَالَ يَنْوِيلَتِي أَعَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَذَا الْغُرَابِ﴾ (المائدة ٣١)، وقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنِّي نُهَيْتُ أَنْ أَعْبُدَ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ﴾ (الأنعام ٥٦) وقوله

تَعَالَى: ﴿أَنْهَسْنَا أَنْ نَعْبُدَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا﴾ (هود ٦٢) وحذفت اللام مع "أن" في آيات كثيرة منها قوله تعالى: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ أَنْ صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَنْ تَعْتَدُوا﴾ (المائدة ٢)، يقول الزمخشري: «أن صدوكم بفتح الهمزة متعلق بالشأن بمعنى العلة، والشأن شدة البغض...، والمعنى: ولا يكسبنكم بغض قوم لأن صدوكم الاعتداء، ولا يحملنكم عليه»<sup>(١١٨)</sup>.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَنَشَقُّ الْأَرْضَ وَنَخْرِجُ الْجِبَالَ هَدًا﴾ (١٠) ﴿أَنْ دَعَا لِلرَّحْمَنِ وَلَدًا﴾ (مريم ٩٠-٩١)، وكذلك قوله تعالى: ﴿أَنْفَتُلُونَ رَجُلًا أَنْ يَقُولَ رَبِّيَ اللَّهُ﴾ (غافر ٢٨)، يقول الزمخشري: «أن يقول: لأن يقول»<sup>(١١٩)</sup>، ويقول العكبري: «أن يقول: أي لأن يقول»<sup>(١٢٠)</sup>، وقد حذف حرف الجر "الباء" في مواضع كثيرة في القرآن الكريم، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِذْ هَمَّتْ طَّائِفَتَانِ مِنْكُمْ أَنْ تَفْشَلَا﴾ (آل عمران ١٢٢)، يقول العكبري: «وكذلك قوله تعالى: ﴿إِذْ هَمَّ قَوْمٌ أَنْ يَبْسُطُوا إِلَيْكُمْ أَيْدِيَهُمْ﴾ (المائدة ١١): «أن يبسطوا أي بأن يبسطوا»<sup>(١٢١)</sup>.

وهذا ما جعل الشيخ محمد عبد الخالق عظيمه يميز هذا الحذف عند أمن اللبس، يقول: «يجوز حذف حرف الجر مع "أن" و"أن" عند أمن اللبس، وهذا الحذف كثير جداً في القرآن تجاوز أضعاف ما صرح معه بحرف الجر»<sup>(١٢٢)</sup>.

## (٢)

### العطف على عاملين

يمنع أكثر النحويين ما يؤدي إلى العطف على عاملين، سواء أكان أحدهما مجروراً أم لم يكن، ويخرجون ما جاء من ذلك على تقدير عامل محذوف، يقول



سيبويه: «وتقول: ما كل سوداء تمرّة ولا بيضاء شحمةً، وإن شئت نصبت شحمة، وبيضاء في موضع جر، كأنك أظهرت كل، فقلت: ولا كل بيضاء. قال الشاعر أبو دواد:

أكلّ امرئٍ تحسبنيّ امرأً      ونارٍ توقّدُ بالليل ناراً

فاستغثت عن تثنية كل لذكرك إياه في أول الكلام ولقطة التباسه على  
المخاطب»<sup>(١٢٣)</sup>

ويقول المبرد: «فأما قول الشاعر:

فليس بمعروف لنا أن نردها      صحاحاً ولا مستنكراً أن تُعقرا

... ولو قلت في (ليس) خاصة: ولا مستنكراً أن تعقرا، على الموضع كان حسناً؛ لأن (ليس) يقدم فيها الخبر، فكأنك قلت: ليس بمنطلق عمرو ولا قائماً بكر، على قولك: وليس قائماً بكر.

وأما الخفض فيمتنع؛ لأنك تعطف بحرف واحد على عاملين، وهما الباء وليس، فكأنك قلت: زيد في الدار والحجرة عمرو، فتعطف على "في" والمبتدأ»<sup>(١٢٤)</sup>

وقد علل ابن السراج هذا المذهب بأن العطف على عاملين لا يجوز من قبل أن حرف العطف إنما وضع لينوب عن العامل، ويغني عن إعادته، فإن قلت: قام زيد وعمرو، فالواو أغنت عن إعادة "قام" فقد صارت ترفع، كما يرفع "قام"، وكذلك إذا عطفت على منصوب، نحو قولك: إن زيدا منطلق وعمرا، فالواو نصبت كما نصبت إن، وكذلك الخفض إذا قلت: مررت بزيد وعمرو، فالواو جرت كما جرت الباء، فلو عطفت على عاملين أحدهما يرفع والآخر ينصب لكنت قد أحلت»<sup>(١٢٥)</sup>.

أما أبو الحسن الأخفش فقد نسب إليه جواز العطف على عاملين مختلفين بشرط أن يكون أحدهما مجرورا، وألا يقع فصل بين العاطف والمعطوف المجرور، يقول ابن السراج: «قد أجمعوا على أنه لا يجوز أن تقول: مر زيدٌ بعمرو وبكرٌ خالدٍ، فتعطف على الفعل والباء، ولو جاز العطف على عاملين لجاز هذا، واختلفوا إذا جعلوا المخفوض يلي الواو، فأجاز الأخفش ومن ذهب مذهبه مر زيد بعمرو وبكر خالد»<sup>(١٢٦)</sup>، ويقول الرضي الأستراباذي: «واعلم أن الأخفش يميز العطف على عاملين مختلفين مطلقا إلا إذا وقع فصل بين العاطف والمعطوف المجرور نحو: دخل زيد إلى الدار وبكرٌ خالدٍ»<sup>(١٢٧)</sup>.

#### ومن الشواهد التي تعضد مذهب الأخفش:

أولاً: قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِّمُؤْمِنِينَ ۝٢﴾ وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُتُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ۝٤﴾ وَأَخْلَفَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيْفِ الرِّيحِ آيَاتٌ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ۝٥﴾ (الجاثية ٣-٥)، ففي هذه الآية عطف على عاملين، يقول الزمخشري: «وأما قوله: (آيات لقوم يعقلون) فمن العطف على عاملين، سواء نصبت أو رفعت، فالعاملان إذا نصبت هما: إن وفي أقيمت الواو مقامهما، فعملت الجر في (اختلاف الليل والنهار) والنصب في (آيات). وإذا رفعت فالعاملان الابتداء و(في) عملت الرفع في (آيات) والجر في (واختلاف)، وقرأ ابن مسعود: وفي اختلاف الليل والنهار، فإن قلت: العطف على عاملين على مذهب الأخفش شديد لا مقال فيه، وقد أباه سيبويه، فما وجه تخريج الآية عنده؟ قلت: فيه وجهان عنده، أحدهما: أن يكون على إضمار (في) والذي حسنه تقدم ذكره في الآيتين قبلها، ويعضده قراءة ابن مسعود، والثاني: أن ينتصب (آيات) على الاختصاص بعد انقضاء المجرور معطوفاً على ما قبله أو على التكرير»<sup>(١٢٨)</sup>.

### ثانياً: قول الأعور الشني:

هوّن عليك فإن الأمور بكف الإله مقاديرها  
فليس بآتيك منهيها ولا قاصر عنك مأمورها

حيث عطف الشاعر بالواو على عاملين مختلفين، وهما "ليس" و"الباء". ولكن المانعين ردوا مذهب الأخفش، يقول الجرجاني: «وليس في قولك: ليس زيد بخارج ولا ذاهب أخوه عطف على عاملين؛ لأن أخوه يرتفع بذاهب، فلا يحتاج إلى عطفه إلى عطفه على زيد»<sup>(١٢٩)</sup>

### ثالثاً: قول أبي دواد:

أكل امرئ تحسبين امرأً ونارٍ توقد بالليل نارا

والذي يراه الباحث أن ما ذهب إليه جمهور النحويين، على الرغم من أنه يؤدي إلى القول بعمل حرف الجار المحذوف، هو الراجح، يقول ابن مالك: «إن الوجه في استعمالها أن يجعل الجر بعد العاطف بحرف محذوف مماثل... وحذف ما دل عليه دليل من حروف الجر وغيرها مجمع على جوازه، والحمل عليه أولى من العطف على عاملين، فإنه مختلف فيه، والأكثر على منعه، وموافقة الأكثر أولى، وأيضاً فإن العطف على عاملين بمنزلة تعديتين بمعدّ واحد فلا يجوز، كما لا يجوز ما هو بمنزلة»<sup>(١٣٠)</sup>.

## الخاتمة

بعد استعراض مواضع تقدير حروف الجر عند النحاة، يمكن استخلاص النتائج الآتية:

**أولاً:** أن حذف حرف الجر وبقاء عمله من الأصول المرفوضة عند النحويين؛ لأن حروف الجر لا تعمل محذوفة في الفصحى من كلام العرب.

**ثانياً:** يلجأ النحويون إلى القول بعمل حرف الجر المحذوف؛ للمحافظة على الأصول والقواعد النحوية التي وضعوها، كما في تقدير حرف الجر المحذوف في الاسم الظاهر المجرور بالعطف على الضمير المخفوض من دون إعادة الخافض، فقد قالوا بالجار المحذوف تجنباً من العطف على الضمير.

**ثالثاً:** يقدر النحويون حرف الجر المحذوف عندما لا يكون في التركيب عامل ظاهر يمكن نسبة العمل إليه، كما هو الأمر في العامل في المضاف إليه، فقد أدرك النحويون أن لا عامل في هذا التركيب؛ ولذا قدروا حرف الجر المحذوف؛ لئلا يبقى معمول بلا عامل.

**رابعاً:** يعتمد النحويون إلى تقدير حرف الجر المحذوف في التراكيب المخالفة للقاعدة النحوية، كما هو الأمر في الجر على التوهم، فقد جاء الاسم مخالفاً لما قبله، ولا عامل موجوداً ليعمل في الاسم المجرور، فلم يبق إلا القول بوجود جار محذوف.

**خامساً:** يقدر النحويون حرف الجر المحذوف تجنباً من العطف على عاملين أحدهما مجرور؛ لأن حرف العطف ينوب مناب عامل واحد عند النحويين، ولذا فإن تقدير حرف الجر في مثل: مرزیدٌ بعمرو وبكرٌ خالدٍ، مستحسن.

سادساً: من الأسباب التي أدت إلى القول بعمل حرف الجر المحذوف الاختصاص، فنحاة البصرة يرون أن العامل لا يصح أن يعمل إلا إذا كان مختصاً إِمَّا بالأسماء وإِمَّا بالأفعال؛ ولذا قدروا "ربّ محذوفة بعد" و"او ربّ وفائها وبعد" بل.

سابعاً: يقدر النحاة حرف الجر عندما يؤدي الأمر إلى أن يجتمع عاملان على معمول واحد، كما في قول العرب: بكم درهمٍ اشتريت ثوبك؟ فقد قدر النحاة حرف الجر فراراً من هدم هذا الأصل الهام عندهم.

## الهوامش والتعليقات:

- (١) الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، ص ٧٥.
- (٢) الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٧٧/٢ المسألة ٧٩.
- (٣) شرح الرضي ٥٣/٤.
- (٤) شرح المفصل ١٠٨/١.
- (٥) الكتاب ١٦٢/٢.
- (٦) أسرار العربية ١٣٩.
- (٧) الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٥٨/٢ المسألة ٧٧.
- (٨) الكتاب ١٦٤/٢.
- (٩) السابق ١١٥ /٢.
- (١٠) السابق ١٦٠ /٢.
- (١١) المقتضب ٥٧/٣.
- (١٢) لم أجد هذا الرأي للزجاج فيما بين يدي من كتبه.
- (١٣) شرح الرضي ١٥٥/٣.
- (١٤) ينظر: شرح التصريح ٢٢/٢.
- (١٥) الإنصاف ١٨٧/١ المسألة ٢٣.
- (١٦) الإنصاف ٤٨/١ المسألة ٥.
- (١٧) الكتاب ١٦١/٢.
- (١٨) راجع مثلاً: المقتضب ٥٧/٣، الأصول في النحو ٣١٧-٣١٨، والمفصل بشرح ابن يعيش ١٣٤/٤، وغير ذلك.
- (١٩) معاني الفراء ١٦٨/١.
- (٢٠) شرح الرضي ١٥٥/٣.
- (٢١) ينظر: الهمع ٨٢/٤.

- (٢٢) ينظر: شرح الرضي ١٥٥/٣ .
- (٢٣) شرح ابن عقيل ٤٠/٢ .
- (٢٤) شرح الرضي ٢٩٧ / ٤ .
- (٢٥) الكتاب ٤٩٨/٣ .
- (٢٦) الإنصاف في مسائل الخلاف ١/٣٧٧ المسألة ٥٥ .
- (٢٧) ينظر: شرح الرضي ٣٠٣/١ و ٥١٧/١ .
- (٢٨) الإنصاف ١/٣٧٦ المسألة ٥٥ .
- (٢٩) السابق ١/٣٧٦ المسألة ٥٥ .
- (٣٠) السابق ١/٣٧٧ المسألة ٥٥ .
- (٣١) السابق ١/ ٣٨١ المسألة ٥٥ .
- (٣٢) المحصول ٧١٠ / ٢ .
- (٣٣) شرح الرضي ٥٣ / ٤ .
- (٣٤) شرح ابن عقيل ٤٠/٢ .
- (٣٥) مغني اللبيب ١٨٢ .
- (٣٦) شرح الرضي ٢٩٨ / ٤ .
- (٣٧) مغني اللبيب ٢١٣ .
- (٣٨) السابق ١٥٢ .
- (٣٩) الكتاب ١٦٢ / ٢ ، ١٦٣ .
- (٤٠) السابق ١٦٤ / ٢ .
- (٤١) السابق ٤٢٠ / ١ .
- (٤٢) ارتشاف الضرب ٥٠١ / ٢ .
- (٤٣) الهمع ٢٦٥ / ٤ .
- (٤٤) ينظر: السابق ٨٣ / ٥ .

- (٤٥) ما ينصرف وما لا ينصرف ١٠ .
- (٤٦) شرح المفصل ١١٧/٢ .
- (٤٧) ارتشاف الضرب ٥٠١/٢ .
- (٤٨) شرح المفصل ١١٧/٢ .
- (٤٩) ينظر: الإنصاف ٦٤٦/٢ المسألة ٩٢ .
- (٥٠) سنن الترمذي ٤٧/٥، حديث رقم ٢٦٨٠ . وسنن النسائي ٤٨٩/٢، حديث رقم ٤٢٩١ .
- (٥١) شرح التسهيل ٢٢١/٣ وما بعدها .
- (٥٢) الإنصاف ٢٤٩/١ المسألة ٣٠ .
- (٥٣) شرح التسهيل ٢٢١/٣ وما بعدها .
- (٥٤) شرح الرضي ٢٩٥/٤ .
- (٥٥) الإنصاف م ٥٥٥/١ ٣٧٨ .
- (٥٦) الكتاب ١٦٤/٢ .
- (٥٧) الإنصاف ٤٥٦/٢ المسألة ٦٣ .
- (٥٨) الكتاب ١٦٠/٢ .
- (٥٩) شرح الرضي ٢٩٦/٤ .
- (٦٠) المقتضب ٣٣٥/٢ .
- (٦١) شرح الرضي ٢٩٥/٤ .
- (٦٢) السابق ٢٩٦/٤ .
- (٦٣) الكتاب ١٦١/٢ .
- (٦٤) الكتاب ٣٠٢/٢ .
- (٦٥) الكتاب ٤٩٩/٣ .
- (٦٦) الهمع ٢٢٥/٤ .
- (٦٧) شرح التسهيل ١٩٣/٣ .



- (٦٨) خزانة الأدب ١١٣/٩ .
- (٦٩) شرح التسهيل ١٩٢/٣ .
- (٧٠) شرح التسهيل ١٩٢/٣ .
- (٧١) الإنصاف ١ / ٦٠ المسألة ٨ .
- (٧٢) الإنصاف ٢ / ٥٧٧ المسألة ١٠٤ .
- (٧٣) ينظر: المساعد ٢ / ٣٠٠ .
- (٧٤) شرح التسهيل ٣ / ١٩٣ .
- (٧٥) ينظر: خلاصة الأحكام في مهمات السنن وقواعد السنن ٢ / ٦٤٨، حديث (٢٢٣٤). وكنز العمال ٧ / ٥٦١، حديث (٢٠٢٥٦).
- (٧٦) ينظر: المسند للإمام أحمد ٦ / ٣٦، حديث (٣٥٦٧). وصحيح البخاري ١ / ٢٣٢، حديث (٦٢٠).
- (٧٧) ينظر: المسند للإمام أحمد ٣٧ / ٢٥٣، حديث (٢٢٥٦١).
- (٧٨) ينظر: صحيح ابن حبان ١٠ / ٥٣١، حديث (٤٦٧٦).
- (٧٩) ينظر: كنز العمال ١٢ / ٣٢٧، حديث (٣٥٢٤٠).
- (٨٠) الكتاب ١ / ٢٦٩ .
- (٨١) شرح التسهيل ٣ / ١٩٢ .
- (٨٢) الكتاب ١ / ٢٦٢ .
- (٨٣) الكتاب ٣ / ١٠٠ .
- (٨٤) السابق ١ / ٣٠٦ .
- (٨٥) شرح التسهيل ٣ / ١٩٢ .
- (٨٦) الهمع ٥ / ٢٧٩ .
- (٨٧) الكتاب ٣ / ٥١ .
- (٨٨) الكتاب ١ / ١٦٥ .
- (٨٩) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ١ / ٦٠ .

- (٩٠) الكتاب ٤ / ١٦٠ .  
(٩١) الكتاب ٢ / ١٥٤ .  
(٩٢) المساعد ٢ / ٣٠٠ .  
(٩٣) الارتشاف ٢ / ٤٧٢ .  
(٩٤) الإنصاف ٢ / ٤٦٣ المسألة ٦٥ .  
(٩٥) ينظر: كتاب السبعة لابن مجاهد ٢٢٦ .  
(٩٦) الكتاب ٢ / ٣٨١ .  
(٩٧) الحجة للقراء السبعة ٣ / ١٢١ .  
(٩٨) الإنصاف ٢ / ٤٦٧ المسألة ٦٥ .  
(٩٩) الإنصاف ٢ / ٤٧٢ المسألة ٦٥ .  
(١٠٠) البحر المحيط ١ / ٣٠٨ .  
(١٠١) السابق ٢ / ٢٥٨ .  
(١٠٢) شرح المفصل ٨ / ٨ .  
(١٠٣) ينظر: ديوان جرير ٢ / ٢٧٨ .  
(١٠٤) خزانة الأدب ٩ / ١٢١ .  
(١٠٥) الكتاب ١ / ٣٨ ، ٣٩ .  
(١٠٦) أمالي ابن الشجري ٢ / ١٣٣ .  
(١٠٧) خزانة الأدب ٩ / ١٢٣ - ١٢٤ .  
(١٠٨) الأصول لابن السراج ١ / ١٧٨ .  
(١٠٩) الارتشاف ٣ / ٥٠ .  
(١١٠) السابق ١ / ١٨٠ .  
(١١١) النحو الوافي ٢ / ١٥٩ وما بعدها .  
(١١٢) الكتاب ٣ / ١٢٦ ، ١٢٧ .

- (١١٣) شرح المفصل ٥٢/٨ .  
(١١٤) الارتشاف ٥١/٣ .  
(١١٥) تفسير البحر المحيط ١٣٣، ١٣٢/٢ .  
(١١٦) النحو الوافي ٥٣٥/٢ .  
(١١٧) الكشف ٥٤٧/١ .  
(١١٨) السابق ٦٠٢/١ .  
(١١٩) السابق ١٦٢/٤ .  
(١٢٠) التبيان في إعراب القرآن ١١٨/٢ .  
(١٢١) التبيان في إعراب القرآن ٤٢٦/١ .  
(١٢٢) دراسات لأسلوب القرآن ٤٤٧/١ .  
(١٢٣) الكتاب ٦٦، ٦٥ /١ .  
(١٢٤) المقتضب ١٩٥/٤ .  
(١٢٥) الأصول لابن السراج ٦٩/٢ .  
(١٢٦) الأصول لابن السراج ٦٩/٢ .  
(١٢٧) شرح الرضي ٣٤٤/٢ .  
(١٢٨) الكشف ٢٨٤ /٤ .  
(١٢٩) المقتصد ٤٣٩/١ .  
(١٣٠) شرح التسهيل ٣٧٨/٣ .

### المصادر والمراجع

- ١- ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان الأندلسي: تحقيق / مصطفى النماس، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.
- ٢- أسرار العربية: أبو البركات الأنباري، تحقيق / محمد بهجة البيطار، مطبعة الترقي بدمشق، ١٣٧٧هـ.
- ٣- الأصول في النحو: ابن السراج، تحقيق / عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ.
- ٤- أمالي ابن الشجري: هبة الله بن علي العلوي، تحقيق / محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.
- ٥- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: أبو البركات الأنباري، تحقيق / محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، د. ت.
- ٦- البحر المحيط: أبو حيان الأندلسي، تحقيق / عادل عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.
- ٧- البحر المحيط: أبو حيان الأندلسي، طبعة دار إحياء التراث العربي، بيروت الطبعة الثانية، ١٤١١هـ.
- ٨- التصريح على التوضيح: خالد الأزهرى، دار الكتب العربية، طبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، د. ت.
- ٩- الجمع بين الصحيحين البخاري ومسلم: الحميدي، تحقيق: علي حسين البواب، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.
- ١٠- الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد: أبو علي الفارسي، تحقيق / بدر الدين قهوجي وآخرين، دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.
- ١١- خزانة الأدب ولب لسان العرب: عبدالقادر البغدادي، تحقيق / عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٩هـ.
- ١٢- خلاصة الأحكام في مهمات السنن وقواعد الإسلام: أبو يحيى النووي، تحقيق: حسين إسماعيل الجمل، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- ١٣- دراسات لأسلوب القرآن الكريم: محمد عبد الخالق عظيمه، دار الحديث، القاهرة، د. ت.

- ١٤- ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب، تحقيق/ نعمان محمد أمين طه، دارالمعارف، الطبعة الثالثة.
- ١٥- السبعة في القراءات: ابن مجاهد، تحقيق/ شوقي ضيف، دارالمعارف بمصر، الطبعة الثالثة.
- ١٦- سنن الترمذي (الجامع الصحيح): الترمذي، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- ١٧- سنن النسائي الكبرى: النسائي، تحقيق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ-١٩٩١م.
- ١٨- شرح التسهيل: ابن مالك، تحقيق/ عبد الرحمن السيد ومحمد المختون، دار هجر للطباعة، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.
- ١٩- شرح الرضي على الكافية: الرضي الأستراباذي، تحقيق/ يوسف حسن عمر، منشورات جامعة بنغازي، د. ت.
- ٢٠- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ابن عقيل، تحقيق/ محمد محيي الدين عبدالحמיד، المكتبة العصرية، بيروت، د. ت.
- ٢١- شرح المفصل: ابن يعيش، عالم الكتب، بيروت، د. ت.
- ٢٢- الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها: ابن فارس، تحقيق/ عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.
- ٢٣- صحيح البخاري: البخاري، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، اليمامة وبيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
- ٢٤- صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان: ابن حبان، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.
- ٢٥- الكتاب: سيبويه، تحقيق/ عبدالسلام هارون، دار الكتب العلمية، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ.
- ٢٦- الكشاف: الزمخشري، ضبطه/ مصطفى حسين أحمد، دار الريان للتراث، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ.

- ٢٧- كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال: علاء الدين الهندي، تحقيق: بكري حيانبي وصفوة السقا، مؤسسة الرسالة، الطبعة الخامسة، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.
- ٢٨- اللباب في علل الإعراب والبناء: أبوالبقاء العكبري، تحقيق/ غازي مختار وعبدالإله نبهان، دار الفكر المعاصر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.
- ٢٩- ما ينصرف وما لا ينصرف: أبو إسحاق الزجاج، تحقيق/ هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الثانية ١٤١٤ هـ.
- ٣٠- المحصول في شرح الأصول: ابن إياز البغدادي، تحقيق: شريف النجار.
- ٣١- المساعد على تسهيل الفوائد: ابن عقيل، تحقيق / محمد كامل بركات، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة.
- ٣٢- المسند: أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.
- ٣٣- معاني القرآن: الفراء، تحقيق / محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣ هـ.
- ٣٤- مغني اللبيب عن كتب الأعراب: ابن هشام، تحقيق/ مازن المبارك ومحمد علي، دار الفكر، بيروت، الطبعة السادسة، ١٩٨٥م.
- ٣٥- المقتصد في شرح الإيضاح: عبدالقاهر الجرجاني، تحقيق/ كاظم بحر المرجان، الجمهورية العراقية، دار الرشيد للنشر، ١٩٨٢م
- ٣٦- المقتضب: أبو العباس المبرد، تحقيق/ محمد عبدالخالق عظيمه، لجنة إحياء التراث الإسلامي بمصر، ١٣٩٩هـ.
- ٣٧- النحو الوافي: عباس حسن، دار المعارف بمصر، الطبعة الرابعة.
- ٣٨- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: السيوطي، تحقيق/ عبدالسلام هارون وعبدالعال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٤٠٧ هـ.